



النضال السلمي مستمر لاسقاط رموز التعديب واستعادة حقوق الشعب

الي المربع الاول الذي كان سائدا منذ منتصف السبعينات. مشكلة الحكم انه يعتقد بإمكان استمرار سياسة "التذاكي" التي تدفعه لتقديم القليل للشعب وتحصيل الكثير منه، والاعتماد على مبدأ تفريق الصف وتشجيت جهود المعارضة، واستغلال المتناقضات الايديولوجية. هذه الاساليب قد تنجح في المدى القصير ولكنها لا يمكن ان تحل الازمة السياسية خصوصا مع تعمق الشعور بالظلمة ووعي الشعب وتواصل التغييرات في المنطقة.

نظام الحكم القبلي في البحرين يراهن على استمرار الوضع الراهن في المنطقة في ما يتعلق بالنظام القبلي الذي استطاع تجاوز الكثير من الازمات من حروب اقليمية واضطرابات داخلية وتراجعات اقتصادية. اليوم يبدو هذا الوضع مرشحا للتغير، وقد استبق الشيخ حمد التغييرات المرتقبة باجراء عملية جراحة تجميلية يعتقد انها ستوفر عليه اجراء عملية اكبر لازالة المرض الخبيث في البلاد، المتمثل بوجود عمه، رئيس الوزراء، على رأس الحكومة. وربما كان هذا التوقع له ما يبرره في السابق، اما وان عملية التغيير متواصلة منذ ان ابتدأت بسقوط نظام الشاه في ايران ووصلت الى سقوط نظام طاغية العراق، فان الرهان على استمرار الأوضاع التقليدية في المنطقة يبدو في غير محله. فسقوط صدام حسين لا يمكن ان ينحصر تأثيره على الوضع العراقي، بل من المرجح ان يؤدي الى سلسلة من التفاعلات الاقليمية خصوصا في الانظمة الراقضة للاصلاح. وعلى مدى اكثر من عشرة اعوام بدا النظام العراقي قادرا على حماية تلك الانظمة من غضب الجماهير لانه رفع سقف القمع والاضطهاد، واصبحت المقارنة تعقد بين انظمة الخليج ونظام بغداد الذي كان اكثر شراسة وقمعا. اما بعد سقوطه فقد انكشف ستر الانظمة وظهرت عاهاتها الى العلن. واذا كان النظام السعودي يمثل خط الدفاع الثاني للانظمة الخليجية الراقضة للتطوير، فان استهداف هذا النظام من داخل البلاد وخارجها اصبح مصدر قلق غير قليل لبقية المشيخات الخليجية. وعلى وجه الخصوص فقد ازداد اكتشاف زيف ادعاءات العائلة الحاكمة في البحرين في العامين الماضيين، واصبح الوضع مهيا لتحركات سياسية متوقعة في الفترة المقبلة للمطالبة بالاصلاح الحقيقي والتخلي عن عقلية الاستئصال والقمع والاستبداد.

ان امام حكومات الخليج واحدا من خيارين: فاما الاصلاح او اللحاق بنظام صدام حسين الذي دعموه في حربه ضد ايران وضد شعبه. واصبحت تلك الحكومات اليوم في مهب الريح، ولا يستبعد سقوط بعضها، خصوصا التي لا تؤمن بالاصلاح مثل حكومة البحرين. فحتى قطر التي لم تكن في الحساب السياسي شيئا، اصبح لها دستور تم الاستفتاء عليه، ومجلس منتخب في اغلبيته، يشبه المجلس الوطني الذي كان لدى البحرين قبل ثلاثين عاما، وليس مثل مجالس الملك التي فرضها على الشعب العام الماضي. من هنا فان ثقتنا في قرب انتهاء عهد الاستبداد المطلق الذي اصبح مقلنا بقرارات ملكية ليس لها ارضية دستورية، اصبحت قوية جدا، واصبح المواطنون اكثر اصرارا على مطالبهم العادلة التي تهدف لاقامة نظام حر يوفر للمواطنين حرية الحركة والمشاركة السياسية والقيام بدور الرقابة والمحاسبة للدولة. من هنا فان استمرار رموز الحقبة السوداء على رأس الحكم قد قضى على مصداقية الاجراءات الشكلية التي تمت في الفترة الاخيرة، وكذلك سعي الشيخ حمد لحماية المعذبين وتغييب حكم القانون والاصرار على نظام المكررات الرجعي المتخلف. ان شعب البحرين ممثلا بقوى المعارضة قادر على الاستمرار في موقفه المطالب بحقوقه الديمقراطية المشروعة وهو واثق بان الله لا يضيع عمل العاملين ولا تتوقف سنته عن الجريان في المجتمعات والامم.

ما يزال الاستبشار يعم الجماهير بسقوط نظام صدام حسين في العراق، هذا النظام السفاح الذي مارس بحق ابناء العراق، بمساعدة انظمة الخليج والانظمة الغربية ابشع اساليب التنكيل والفك والقتل والتشريد. وبرغم المرارة الشديدة التي انتابت العراقيين بعد اكتشاف المقابر الجماعية الكثيرة في كافة انحاء العراق، فان الشعور بانتهاء عهد الطاغية يبعث على الفرح والامل، وان كانت آمال مئات الآلاف من الامهات قد تحطمت عندما اتضح ان ابناءهن لن يعودوا من السجون. فقد مارس النظام تصفيات جماعية تعيد الى الذاكرة معسكرات التصفية النازية في المانيا والمجازر التي ارتكبتها نظام الخمير الحمر في كامبوديا في منتصف السبعينات وجرائم التطهير العرقي في يوغوسلافيا والمذابح العرقية في رواندا. فرحة العراقيين بسقوط النظام توازيها مشاعر ابناء البحرين عموما باقتراب الفرج وانتفاء العهد الديكتاتوري في البلاد المغلف بالاصلاح الفارغ. وتنطلق تلك المشاعر على اساس حتمية سقوط الاستبداد مهما امتد به الزمن، وانتصار ارادة الشعوب المهورة اذا استمرت في الكفاح والنضال لتحقيق شيء من حقوقها. وليس مستبعدا ان يعمد الحكم للمزيد من "المكررات" للامعان في التضليل وابعاد المواطنين عن القضايا الاساسية، فسياسة التخدير اصبحت حرفة للنظام يمارسها بشكل متواصل، منذ ان ادرك فاعليتها في السنوات الثلاث الماضية. لقد اصبح ثمة وضوح بوجود ثوابت لدى الحكم الخليفي القبلي لا يقبل بالتنازل عنها او المساومة عليها. وفي مقدمة هذه الثوابت التمسك بالحكم المطلق في كل الظروف مع السماح لنفسه بالانحناء قليلا امام العواصف التي تهب بين حين والآخر، ورفض الاعتراف بوجود المعارضة او التحاور الواقعي مع رموزها، والاستمرار في اصدار القرارات والقوانين بما فيها المواد الدستورية وفرضها على الشعب، ومنع اية ممارسة ديمقراطية تؤثر على موقع العائلة الحاكمة بأي شكل من الاشكال، واستغلال ورقة الطائفية كسلاح في محاربة القوى التحررية في البلاد. هذه الثوابت اصطدمت في الفترة الماضية بالارادة القوية للشعب والمعارضة، فاضطرت العائلة الحاكمة للانحناء امام الريح، وما ان هدأت حتى عادت الى اساليبها القديمة في نكث الوعود والاساليب الملتوية. لقد كان لشعب البحرين ثوابت واضحة في الفترة التي اعقبت حل المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور البلاد الشرعي، وساهمت في تثبيتها دماء الشهداء التي سفكت ظلما على ايدي العائلة الحاكمة. وكما هو معروف فقد كان من ثوابت الحركة المطلوبة اعتبار دستور ٧٣ احد الثوابت المتفق عليها بين اغلب القوى السياسية في البحرين، وكذلك اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين ورفض الاستبداد الشخصي لرئيس الوزراء واقامة عمل سياسي محكوم بالقوانين المنبثقة عن دستور البلاد الشرعي.

بعد تجربة اكثر من عامين في اطار ما سمي "المشروع الاصلاحى" اصبح واضحا ان الحكم ملتزم بثوابته، وان بعض قطاعات المعارضة ربما سمحت لنفسها بالمساومة على الثوابت المشتركة. جاء ذلك التنازل تارة بحسن نية واخرى باستغفال واستدراج من جانب الحكم. ونجم عن ذلك لغط غير قليل حول الموقف من مشروع الحكم الذي اقتصر مشروعه السياسي على تجاوز المشكلة الامنية، ولم يعبا كثيرا بالوضع السياسي الا بما يخدم الاعتبارات الامنية التي كانت مصدر ازعاج للعائلة الحاكمة. ولا بد من الاعتراف بقدره الحكم على التمثيل والتظاهر بغير ما يعتقد به والسعي لمصادرة لغة المعارضة نفسها. ولكن السؤال يدور حول ما اذا كانت تلك الاساليب قد نجحت في تقزيم المعارضة او احتوائها او النيل من مصداقيتها. الأدلة المتوفرة تؤكد ان النجاح الذي حققه الحكم في هذا المجال محدود جدا ومؤقت، وان القوى الاساسية في المعارضة استعادت توازنها واصبحت مستعدة لجولة اخرى من المقارعة والمقاومة المدنية والسياسية. وبرغم سعي الحكم لشراء الاقدام والضمان وتشيوش الرأي العام العالمي بجديته في الاصلاح، فان فشله في تحقيق توافق شعبي على برنامجا قد اعاد الوضع

قانون الأحوال الشخصية: معارزة أم مؤامرة؟

فرح رئيس الوزراء عند ما تحسّس الوطنيون غير الإسلاميين عند ما فاز الإسلاميون بكل مقاعد المجلس البلدية في مايو الماضي. لكن فرحه لم يدم، حيث استطاعت المعارضة بقراراتها المختلفة تجاوز تلك المرحلة وبناء جسور قوية للعمل المشترك والتنسيق في كثير من قضايا الشأن العام. بلغ هذا التنسيق ذروته في موقف المقاطعة الذي اتفق عليه التحالف الرباعي للجمعيات السياسية. لقد ساء ذلك رئيس الوزراء ومن يلف في سلكه. وعندما تحول التحالف الرباعي إلى سداسي توسعت أرضية المعارضة على مستوى البحرين. وحاول الشيخ حمد ورئيس الوزراء تفتيت التحالفات بأساليب مختلفا. فمثلا عندما تستدعي الجمعيات، فإنها تدعى فرادى بل يضاف إلى القائمة جمعيات أخرى محسوبة على الآخرين، بغية إضعاف هذه التحالفات. ولقد الآن، باءت تلك المحاولات بالفشل الزريع وزاد التحالف ليصبح سداسيا. وهذا ما حدى برئيس الوزراء ومستشاريه لتلويث جو الإخاء والوطنية بـ"فيروس" حمى تقنين الأحوال الشخصية بطريقة ملفنة للمراقب السياسي. جاءت هذه الدعوى بنصرة ومؤازرة المرأة والأسرة، ولكنها مؤامرة يراد بها الانقضاض على التحالفات السياسية وإضعاف المعارضة.

فمن خلال بعض أيادي الحكومة المنتفذة في بعض الجمعيات الأهلية، أثرت هذه القضية، وتركت لتتفاعل في المجتمع معرفتها بأن هناك من سيجمل راية الدفاع عنها. كما سخرت وسائل الإعلام وبعض الأقدام لتناولها بشكل استفزازي ومربب يعكس توجهها واضحا مستفيد أوحد من هذه القضية وهي الشيخ حمد والحكومة من خلال الآتي:

- 1- إنكاف الخلاف بين علماء الدين والمؤسسات الدينية من جهة وبين العلمانيين من جهة أخرى، والمنادين بحقوق المرأة وغيرهم.
- 2- خلق الفتنة بين التحالفات السياسية بغية إضعافها.

- 3- شحن المجتمع بصورة أن العلماء والرموز والجمعيات الإسلامية غير أبيهن بتحسين وضع الأسرة والمرأة وأنهم ضد التطوير والتقنين بشكل عام.
- 4- استفزاز التيارات الدينية وقواعدها لمواجهة التيارات الأخرى وبذلك تخلق فتنة بين المواطنين، تكون فيها الحكومة هي الحكم بين الفرقاء.
- 5- إلهاء الجمعيات السياسية والمواطنين عن القضايا والملفات الساخنة، خصوصا بعد بدء الجمعيات السياسية بتحريك بعضها بقوة وبشكل واضح وصريح.

- 6- خلق جو تطبيعي مع مجلسي الملك (المعين والمنتخب) وتمهيد التعامل معهما بشكل طبيعي وبالتالي تقليل أثار التوجهات الواضحة لمقاطعة هذه المجالس وأعضائها.

وللأسف الشديد، فقد انطلت هذه المؤامرة على كثير من الرموز الوطنية والنشطاء السياسيين، لتكون هذه القضية محور تناحر ومواجهة مع الإسلاميين، بدلا من توجيه كل الطاقات والقوى للمتسبب في التجاوزات الإجرائية في المحاكم الشرعية وهما الشيخ حمد والحكومة. فالأول هو الذي يعين القضاة، على أساس مواصفات شخصية بعيدة عن معايير العلم والنزاهة والورع، والحكومة هي التي خلقت التعقيدات الإجرائية في محاكم القضاة. كل ذلك لخلق حالة الإزدراء والإحتقان ضد الإسلاميين. إن حركة أحرار البحرين الإسلامية ترى بأنه، ولطول الزمن الغابر، لم يعان القضاء من التشريع الخاص بنشؤون الأسرة والمرأة الذي مصدره القانون الإلهي غير الخاضع لتشريع البشر أيا كانوا. بل إن الإشكالية في معايير اختيار القضاة ومواصفاتهم ووجود آلية رقابية عليهم بالإضافة إلى تعقيدات

هيكلية المحاكم القضائية التي بلا شك تحتاج إلى إعادة نظر. كما تعتقد الحركة بأن إثارة هذا الملف بصورته الحالية يهدف إلى ضرب الحركة المطالبة بإضعاف المعارضة وأشغالها عن القضايا والملفات الساخنة التي لم تستطع الحكومة حلها لحد الآن وجعلها تتناحر لتضعفها وتقلل من شأنها أمام قواعدها الشعبية. وتناشد الحركة الرموز والقادة والجمعيات المعارضة بتوخي الحذر وتهذئة الأمور وعدم الإنجرار وراء هذا المخطط الشيطاني للحكومة وذلك من خلال الحوار الهادئ وفضح مناطق الفساد في الجانب القضائي لمحاكم البحرين بدلا من الهجوم على الشريعة وعلماء الدين الإجماع.

وتلقي الحركة اللائمة على رئيس الوزراء ذي الروح التامرية التي تستهدف تفرقة المواطنين وبدب الفرقة والنزاع بينهم وتطالب بإقصائه عن موقعه. ولا بد من الالتفات لهذا الجانب وإفشال خطة رئيس الوزراء، تحت أي دعوى. فاستمراره في ذلك الموقع يمكنه من استغلال الحكم لإثارة الفتن السياسية والدينية ومنع الاستقرار والوثام الوطني.

مظاهرة تطالب بحل للبطالة

المنامة. أ.ب. تظاهر في العاصمة البحرينية، المنامة امس حوالي ٢٠٠ شخص (معظمهم من الشيعة)، خارج مكتب رئيس الوزراء الشيخ خليفة آل خليفة، احتجاجا على البطالة الهائلة التي يعاني منها البلد وطالبين بتوفير فرص عمل للمواطنين البحرينيين. ورد المتظاهرون شعارات تطالب من الحكومة ان تفتح لهم ابواب العمل في وزارتي الدفاع والداخلية، وتوفر الكفالة الاجتماعية للعاطلين حتى يجدوا العمل. وقال علي شطوط احد المتظاهرين، حاملا ولده على كتفيه انا بحريني اريد ان اخدم وطني. وتابع علي، ٢٥ عاما، الاحتاج الى عمل لتزويد معيشة لائقة لعائلتي. وحث المتظاهرون ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ايجاد حل لمشكلة البطالة، قائلا ان توظيف غير البحرينيين اضر بفرصة اهل البلد. من جهته، قال احمد سلطان المتحدث باسم لجنة حقوق العاطلين الهدف من هذه المظاهرة هي محاولة لتحسين ظروف العاطلين وعائلاتهم من قبل الحكومة. وقد نظمت الاحتجاج السلمي جمعية الوفاق الإسلامية القومية وجمعية العمل الديمقراطية الوطنية وجمعية العمل الإسلامية.

الاستبداد اساليب مختلفة - البقية من ص ٤

الإصلاح والديمقراطية لخداع الرأي العام، واستبدال قانون الحقوق بقاعدة المكرمات، ومكافأة الجلادين ممن ارتكبوا اشد أنواع التعذيب ضد أبناء الشعب، ومكافأة مراكز الفساد المالي المتمثل في وزارات الدولة وعلى رأسها وزارة الإسكان التي لم يبرح رموز الفساد أماكنهم منها الا بعد أن خلت مصارفها من الاموال. لذا بدأت الجماهير والمعارضة بترتيب أوراقيها لمواصلة مسيرة الحقوق التي بدأتها الاجيال وقدمت من أجلها الاموال والدماء، بدأت بمقاطعة انتخابات مجلس الملك، واستمرت في تجديد المطالب الحقيقية في كل مناسبة لا يصال الرسالة واضحة للعالم بالمطالب الحقوقية التي حاول الحكم الالتفاف عليها. اليوم سقط صدام وقبله سقط شاه ايران وتشاوشسكو وبنوشيه وسقط قبلهم كل طواغيت التاريخ وسيسقط بعدهم كل من يسير على ذات النهج، بالاستبداد والقهر. سقط كل هؤلاء وبقت الشعوب شامخة تدافع حتى الرمي الأخير عن حقوقها، تكتب في صفحات التاريخ أن الفناء للطغاة والبقاء للشعوب ولا تغيير لسنة الله في الارض

أكبر عريضة شعبية في تاريخ البلاد تطالب بإلغاء قانون حماية المعذبين

تسلم في ٢٦ مايو رئيس قسم التظلمات بالديوان الملكي سلمان الدوسري أكبر عريضة موقعة في تاريخ البحرين من وفد يمثل لجنة الشهداء وضحايا التعذيب وشخصيات تمثل مؤسسات المجتمع الأهلي، وتضم العريضة ٣٣ ألف توقيع تطالب بإلغاء المرسوم بقانون ٥٦ " والذي يحول دون محاكمة المسؤولين عن قضايا التعذيب وإنشاء لجنة وطنية مكونة من جهات قضائية للتحقيق في أعمال القتل والتعذيب وإعادة الاعتبار إلى الشهداء وتعويض أسرهم وتعويض ضحايا التعذيب وسلم الوفد قرصا مدمجا يحتوي على ثلاثة آلاف و ٥٠٠ حالة تعرضت للتعذيب بينها حالات انتهاك عرض " . وقد نقل رئيس قسم التظلمات عن وزير الديوان الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة انهذه سيسلم العريضة إلى الشيخ حمد في أقرب فرصة، وجاء في نص العريضة: صاحب الجلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نرفع إلى مقامكم الكريم عددا من المطالب الوطنية المتعلقة بشهداء البحرين وضحايا التعذيب منطلقين في هذه المطالب من أوامر الله جل وعلا الداعية إلى الفحص من المعتدين، وعملا بالفقرة "د" من المادة ١٩ من دستور المملكة وما نص عليه ميثاق العمل الوطني واتباعا لـ "اتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها البحرين وأصبحت جزءا من تشريعها الوطني وتحقيقا لـ إعلان فيينا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان والذي أوصى بإلغاء التشريعات التي تؤدي إلى إفلات المسؤولين من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة مثل التعذيب من العقاب وملاحقة هذه الانتهاكات قانونا ليتوفر بذلك أساس راسخ لسيادة القانون. وأضافت العريضة: واستجابة لطلبات العديد من المواطنين الذين عبروا عن دعمهم إلى المشروع الإصلاحي ورغبة في تغيير الوضع السابق الذي عانى منه شعب البحرين إذ سقط العديد من القتلى وتعرض الآلاف للتعذيب مما أوجد جرحا وطنيا كبيرا لا يمكن أن يطيب إلا بما دعت إليه الشريعة السماوية ودستور مملكة البحرين والمواثيق الدولية " . وفي ذات الصدد عقدت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب مؤتمرا صحافيا في مبنى جمعية العمل أوضحت فيه اللجنة أن تسليم اللجنة بأبي ذروة لعدة فعاليات نظمتها اللجنة من اعتصامات وتأيينات وتوعية بقضية الشهداء وضحايا التعذيب تكلفت بعريضة وقع عليها ٣٣ ألف مواطن، وتحدث خلال المؤتمر رئيس اللجنة السيد جعفر العلوي عن ظلمات السجناء والشهداء وأوضح أن اللجنة تطالب بالظلمات التي حدثت منذ العمل بقانون أمن الدولة وتحديد العام ١٩٧٥م، ومن جهته كشف نائب رئيس اللجنة رؤوف الشايب عن أن اللجنة قدمت مع العريضة إلى الديوان الملكي طلبا رسميا من اللجنة للقاء الشيخ حمد في أقرب فرصة وقرصا مدمجا يحتوي على ثلاثة آلاف و ٥٠٠ حالة تعذيب تم توثيقها وإن من ضمنها حالات انتهاك للأعراض مشيرا إلى أن اللجنة ستقدم كافة أدلتها لإثبات هذه الحالات إذا استدعى الأمر، مؤكدا عدم إمكان أن يعفو أحد عن المعذبين غير الضحايا أنفسهم، أما عضو اللجنة الحامي حسن إسماعيل فأشار إلى إمكان قيام اللجنة بالشكوى في المحاكم الجزائية الدولية في حال لم تستجب الدولة لمطالبات الضحايا ورد الشايب على الآراء الداعية إلى إيقاف المطالبة بمحاكمة الجلادين حفاظا على استقرار المجتمع بأن ما تطلبه اللجنة هو محاكمة من باشر التعذيب وأن الحكومة تريد حماية من أمر به.

دعوة للتركيز على المطالب الأساسية وعدم الانجرار الى مخططات الحكومة

الله لنا ولهم الهداية وأن يتبينوا الهدف من إفتعال النظام و خبراؤه أو شارديته للآزمات الصغيرة منها والكبيرة و إثارة الصخب بين حين وآخر . إن النظام يهدف إلى إلهائنا، جميعاً ، عن التركيز على قضيتنا الرئيسية ألا وهي القضية الدستورية ، و بناء الدولة الديمقراطية الحققة التي تضمن الحقوق المتساوية للجميع و بغض النظر عن الخلفيات الطبقية والمذهبية والعائلية والإجتماعية الأخرى .علينا وقف الإستنزاف المستمر في بلادنا منذ إعلان الملك عن تخليه عن الإلتزام بما قطعته على نفسه من تعهدات تمثلت من جهة في نصوص ميثاق العمل الوطني و من الجهة الأخرى في تعهداته الشفوية و المكتوبة . و ليس من المنصف إتهام الناس التي أحسنها الظن بالأمر وقتها و صدقت وعوده إنها لم تحسن قراءة الوضع الدولي و الإقليمي أو إنها أساءت تقدير هذه الأوضاع فرفعت سقف توقعاتها . نحن بحاجة إلى أن نسمي الأشياء بأسمائها: لقد أخلف الملك وعوده مما دفع بالبلاد إلى أجواء الأزمة التي تعيشها منذ عامين . خزي الله بطانة السوء التي زينت للملك إن الزغل ، لا العدل ، هو أساس الملك .علينا وقف الإستنزاف الذي تعاني البلاد منه و الذي يكاد أن يأتي على ما تبقى من مخزون الثقة بين الناس و يعيد أجواء اليأس من إمكانية الإصلاح السياسي الفعلي و الجدي عبر التوافق مع الملك . فلم يحدث في التاريخ أن تمكن أحد من بناء دولة ديمقراطية دستورية بدون مخزون كبير من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة . و لم يحدث في التاريخ أن أدى التذكي إلى نسيان الناس مطالباتها بحقوقها التي تتمحور في حالتنا حول الدولة الدستورية التي تضمن مؤسساتها لجميع أبنائها و بناتها حقهم في المساواة و الكرامة . لا أيتها الأخوات و أيها الأخوة . لم يحدث في التاريخ أن بنيت دولة ديمقراطية على الزغل بدلاً من التوافق و التراضي . و لم يحدث في التاريخ أن تخلت معارضة جادة عن مطالبها مجرد أن جوقة مستوردة من برزية الدساتير و بعض الشارديية المحليين . قررروا تجاهل الإتفاقات التي بني عليها الإجماع الشعبي في الإستفتاء على الميثاق . و قررروا إعتبار ذلك الإستفتاء مجرد حلقة من حلقات المسلسل الرمضاني المعروف و باردوا بالصراخ مثل بطل ذلك المسلسل : صاوووووو . و مع ذلك لم نقفد الأمل . و ما تزال ناصعة تلك الحقيقة التي أعلنها الشيخ الجليل عبد الأمير الجمري . أعاده الله لنا بعافيته و ثاقب بصيرته . حين قال ما معناها : إن الدستور المنحة ليس هو ما توافقنا عليه . لا يجب أن نقفد الأمل بقدره شعبنا على الجادة و النضال كما فعل في العقود الماضية و كما فعل حين توحدت إرادته إبان الإنتفاضة المباركة التي فرضت على النظام القبول بالإصلاح . نعم . أمامنا طريق و عر و عسير و ملئ بالأشواك إلا أننا سنعبه بكل تأكيد حين نتمكن من تمتين وحدتنا و التركيز على أهدافنا المشتركة التي تتمحور في أن تصبح بلادنا دولة دستورية و ديمقراطية حقيقية نتوافق عليها و نتراضي حول مؤسساتها و تشريعاتها . و ليس كما يريدونها أن تبقى مزرة و أن نقى نحن فيها مجرد رعايا . مرة أخرى أحييكم متمنياً أن تخرج ندوتكم بما فيه خير بلادنا و أمنا .

- تعليق للدكتور عبدالهادي خلف على هامش ندوة نادي كرباباد في ٢٨ مايو التي شارك فيها كل من الأستاذ عبد الوهاب حسين و الشيخ محمد علي المحفوظ و الدكتور سعيد الشهابي . تطرقت الندوة الى ما يتوقع من انعكاسات للتغيير في العراق على الأوضاع الداخلية لدول الخليج مع التركيز على الوضع في البحرين .

تعرفونه يوماً . عن قولوا أنتم بعض ما تشاؤون و سنفعل نحن كل ما نريد . لا خلاف على إن ثمة إرباك في أوضاع المعارضة لا خلاف على إن قوى المعارضة تحتاج إلى التداوي لتوحيد حركتها ووجهودها و للبحث في سبل تجاوز حالة الإرباك هذه ، و لكن ليس من ثمة مخرج إلا القبول بالأمر الواقع و الخنوع إلى الإرادة الملكية و قبول المجلس الصوري و قبول الدستور المنحة؛ فلو حدث هذا لا سمح الله سنحتاج إلى أكثر من إنتفاضة لتصحيح الوضع و بناء الدولة الدستورية الحققة . نحن بحاجة . أيتها الأخوات و أيها الأخوة . إلى إعادة بناء وحدتنا الوطنية و التنسيق بين قوانا السياسية على أساس الإتفاق على أولوية إعادة إحياء مشروع الإصلاح السياسي . كما عبر عنه الميثاق . و بناء دولة القانون التي تستند شرعيتها إلى دستور تعاقدي يضمن للناس حقوقها و كراماتها و يكرس المواطنة الدستورية . إننا ، جميعاً ، ندفع الآن ثمن إصرار الملك على الإنفراد بالقرار الوطني . و ندفع ثمن محاولات التذكي بيننا و علينا . و ندفع ثمن صمت بعض من فضل الصمت . أو ما هو أكثر من الصمت . بسبب الطمع أو الخوف أو إنكسار العين . و لقد كان أول قسط دفعناه هو تشتتنا و إختلافنا حول الهوامش و الفتات . و صار الملك صياداً يرمي مياديره واحداً تلو الآخر . و في كل ميدان الجيمة التي تلائم صيداً بعينه . فهذه للسلس و تلك للشعري . كما إن للحراسين و الميدي ما يصلح لها . و لهواميرنا أجيامها المعروفة .

تذكروا الأمثلة التالية ، التي هي غيض من فيض : فمن مسلسل التجنيس الذي لا ينتهي ، ثم حق الجمعيات السياسية في الإشتغال أو الإشتغال بالسياسة . ثم حصار المنتديات الإلكترونية . ثم قائمة المطالبين الذين قبل إن السفارة الأميركية قدمتها إلى وريث هندرسون ، ثم هروب العقيد الفار ثم العفو الملكي عنه و عودته و كان شيئاً لم يكن . ثم أحداث شارع المعارض . ثم مقالة إستقرازية هنا و أخرى هناك ، ثم الخلية الإرهابية الناعسة . ثم النزاع على تشكيلة مجلس المواكب الحسينية و على من يرأسها ، ثم و ثم و ثم . حتى النزاع القائم الآن بين قوى رئيسية في المجتمع حول قانون الأحوال الشخصية . وفي كل مثال من هذه الأمثلة يتحول الملك ، بفضل تشتتنا و إختلافاتنا حول الهوامش و الفتات . من طرف أساسي في النزاع إلى وسيط بين المتنازعين بل و أحياناً إلى حكم بينهم . وفي كل مثال ينجح النظام في إلهاء الكثرين منا عن القضية الرئيسية التي هي أس البلاء . نخلهي بأعراض المرض و إشتراكاته و ننسى المرض نفسه و مسبباته .

و ها نحن نرى الآن ما يكاد يعصف بالبلاد بعدما طرح موضوع قانون الأحوال الشخصية للنقاش . حقاً ما ألمع من ميدان و ما أكبرها من جيمة و ما أكثره من صيد . و ها نحن نرى كيف إن أطرافاً كنا نتأمل منها ، حتى من بين من نختلف معها في الرؤى الفكرية و التطلعات السياسية ، أن تكون أكثر تبصراً و أبعد نظراً ، تكاد تبتلع الجيمة المدسودة لها من الميادار الملكي . و ها نحن نرى معارضي قانون الأحوال الشخصية كما نرى مؤيديه يتسابقون على مناشدة الملك شخصياً . المرة بعد الأخرى . للتدخل لصالحهم . و يبدو أن الملك يعد كل طرف بما يرضيه . و يخرج هؤلاء و أولئك من تلك اللقاءات المعلقة و غير المعلنة كل بما لديهم فرحون . أخشى أن ينجح الملك هذه المرة أيضاً مستفيداً من تسرع بعض كبارنا و عدم تبصر بعض قادتنا في أن يصبح هو الخصم و الحكم في أن واحد ، بالضبط كما عودوه و كما عودنا . نسأل

بقلم الدكتور عبد الهادي خلف
من بين ما يدور من نقاشات في البحرين هذه الأيام نقاش حول دعوات موجهة إلى المعارضة لإعادة النظر في مواقفها . هذه الدعوات يطرحها بعض أصحابنا بحسن نية ، على ما يبدو . و تتلقفها كما هي العادة جوقة طبالة النظام بهدف إثارة الصخب و إلهاء الناس عن القضية الرئيسية في البلاد ، ألا وهي القضية الدستورية . و هذه الدعوات . المبنية في غالبيتها على درجة من الطيبة و حسن النية . تنطلق من الرغبة في تجاوز حالة الإرباك في أوضاع المعارضة . إلا إن بعضها يتجاوز ذلك ويتجه إلى محاولة تسويق جهود النظام لتكريس الوضع غير الدستوري القائم حالياً بتغريب المعارضة بالمنافع التي ستقطعها من التركيز على ما يتصل بالمفاتيح المعيشية للمواطنين . بوجه الدعوات تنطلق إما من يأس سياسي . أو من عدم ثقة في قدرة الناس على المقاومة و الجادة . أو حتى من خوف من إن الناس لا تعرف مصطلحاتها التاريخية و إنها ستسناق خلف و عي مزيف . علاوة على المنطلقات اليائسة و التيئيسية . فإن هذه الدعوات تقود في آخر المطاف حسب ما أرى إلى شرعنة ما قام به الأمير . عشية أصبح ملكاً . بما في ذلك إضفاء الشرعية على المجلس الصوري و غير الدستوري بحجج مختلفة من بينها إن ما تم قد تم و إن علينا أن ننظر إلى المستقبل و أن نكون واقعيين و أن نعترف بالأمر الواقع . و من بينها أيضاً ما يتردد عن وجود نواب وطنيين ممن يطرحون قضايا ملحة في المجلس المذكور . و بدون أن أعطف حقاً لأحد . فإن ما يتم طرحه من قضايا لم يشمل حتى الآن تحدي التعديلات غير الدستورية . فما هو مسموح بطرحه هو أعراض الأزمة و ليس أسبابها . أي إن من المسموح لذوي الجراة طرح بل و مناقشة البطالة و حتى أشكال التمييز في البلاد دون التعرض لأسباب البطالة و التمييز و هي أسباب معروفة للقاصي والداني . و تبدأ هذه الأسباب من واقع ملموس و يشمل الشكوك في دستورية الحكم بعد نكوصه عن الميثاق . كما يشمل الإمتيازات الهائلة التي تتمتع بها بنات و أبناء العائلة الخلفية و اعتبارهم لأنفسهم فوق الوطن و فوق الناس و فوق القانون . و رأينا المجلس عاجزاً حتى عن مجرد الحصول على الأرقام الفعلية المتعلقة بمن تم تجنيسهم لأسباب عدة منها تغيير البنية الإنتية الديموغرافية . بل و رأينا رئيسه نفسه يعلن دون أن يرف له جفن إنه ينتظر أن تزود الحكومة بتوجيهاتها السديدة حسب قوله . و يرى الناس و تسمع مدى إستخفاف الوزراء سواء من العائلة الخلفية كانوا أم من الشارديية . بمن يفترض فيهم تمثيل الشعب . يطرح أصحابنا بعض هذه الدعوات التي أشير لها . بطيبة سديدة . إلا إن بعضها لا تكتفي بمجرد إقتراح إعادة النظر بل تطالب المعارضين بالمساهمة في تفعيل البرلمان وترسيخ دوره السياسي . أي بكلمات أخرى . القبول بالإنتقال الملكي على الدستور بعد أن قام الملك بغرض تعديلاته الإنفرادية و التي تولد عنها هذا المجلس الصوري بغرفته . لقد قال أخي المناضل أحمد الشعلان ، لا أضف فوه . رداً على دعوات مشابهة : هل هي معارضة أم ممانحة؟

و الآن ورغم مرور أكثر من ثمان سنوات على طرح الشعلان لذلك السؤال البليغ إسمحوا لي أن أعيد طرحه : هل أصبح النضال في عهد المكرمات مزاحاً؟ نعم . لقد تورط بعض إخواننا ممن لا نشك البتة في وطنيتهم بالدخول في مسرحية المجلس وعلينا تشجيعهم على الخروج منها . فلا ينكر أحد كثرة الشواهد على إن المسرحية التي يطبل لها المطلبون و يدعوننا إلى دعمها لا تزيد ، في الواقع الذي

لا علاقة أزلية بين البحرين والعائلة الحاكمة

ما لم يتم إسقاط حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، المنهم بجرائم ضد الإنسانية والفساد المالي والإداري خلال الحقبة السوداء التي امتدت ربع قرن، فسوف يبقى الوضع السياسي مرتبكا، بينما تعتمل في النفوس مشاعر الإسى والإحباط والغضب. ومع استمرار ظاهرة البطالة بموازاة جريمة التجنيس السياسي الذي أصبح إحدى دعائم المشروع الإصلاحي فإن الأرضية أصبحت مهياة لنشوء حالة اضطراب سياسي تتصاعد تدريجيا في الفترة المقبلة خصوصا إذا استمرت العائلة الحاكمة في تجاهل مطالب الشعب في ما يتعلق بإعادة العمل بدستور البلاد الشرعي والتخلي عن سياسة فرض دستورها الخاص الذي صاغته ليناسب مصالحها الخاصة. وكما ذكر التقرير الأمريكي الأخير حول حقوق الإنسان، فقد كرس الشيخ حمد السلطات بيديه، بعد أن نصب نفسه ملكا وإعاد تعيين عمه رئيسا للوزراء مع بقية طاقمه الذي شاركه في جرائم انتهاك حقوق الإنسان، أعطى نفسه صلاحيات مطلقة، فهو فوق السلطات الثلاث، وهو الذي يعين الحكومة، وهو الذي لا تمسه يد القانون، وهو الذي يحمي مرتكبي جرائم التعذيب بمرسوم خاص. وفوق ذلك كله، فهو الذي فرض على الشعب دستورهِ الخاص، فاستحوذ بذلك على صلاحية التشريع بشكل مطلق.

التقرير الأمريكي يتناول طريقة تشكيل الحكومة فيقول ان العائلة الحاكمة تستحوذ على تسعة مناصب وزارية من بينها الوزارات السيادية من اصل عشرين منصبا. يتم هذا في المملكة الدستورية التي تضاهي اعرق الممالك الدستورية في العالم. فاية مملكة دستورية في هذه الدنيا يشارك أفرادها في المناصب الوزارية؟ او تستحوذ على التجارة والمؤسسات الاقتصادية كما يفعل رئيس الوزراء؟ غريب امر هذه العائلة التي ادركت نهايتها المحتومة ان هي استمرت في سياسات الاعتقال والتعذيب والقهر بالاساليب السابقة، فغيرت اسلوب قمع شعب البحرين، وذلك بتقنين الاستبداد وتسليط أسوأ عناصر تلك الحقبة من أبناء العائلة الحاكمة على رؤوس العباد والبلاد، ومن بينهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير التعذيب، الدكتور الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة. لولا ان الإصلاح حقيقيا لتم اعتقال هؤلاء مع بقية المجرمين الذين مرقوا اجساد ابناء البحرين في زنازات التعذيب، وقدموا لمحاكمة عادلة بحضور مراقبين دوليين.

اما ان يتم تكريمهم وتقديم لهم الاوسمة (كما تم في نهاية مارس ٢٠٠١) فذلك تكريس للظلم وتكريم للظالمين والقلة والسفاحين. وما الاصرار على اعادة تسويق اعمدة العهد الاسود في حلق جديدة وبلغة تصادر ادوات المعارضة وتسعى لاحتواء عناصرها بشتى الاساليب، فذلك يعني تكريس الواقع الذي فرض على البلاد بالنار والحديد منذ اكثر من مائتي عام.

ونحن نؤكد هنا ان قدر البحرين ليس مرتبطا بالحكم الخليفي الى الابد، فذلك مغاير لسنن التاريخ وقوانين الله في الامم والمجتمعات، فما كان يبدو من ارتباط قدر العراق بصدام حسين وعصابته، اصبح اليوم وهما، بعد ان أجرى الله سننه وسلط على ذلك الطاغية من هو أقوى منه. وقبله سقط نظام الشاه وعائلته بعد ان ساد الاعتقاد بان قدر ايران مرتبط بالحكم الشاهنشاهي. ونمة امثلة عديدة من هذا النوع مثل نظام تشاوشيسكو ونيوشيه وسياد بري وغيرها من الانظمة الاستبدادية التي تربط مستقبل البلدان التي تحكمها بها ربط عضويا وفي الثقافة واللاشعور. وكان بإمكان الشيخ حمد تأجيل الإزمنة الى سنوات او عقود، وذلك بالإذعان لمطالب الشعب المتواضعة واعادة العمل بدستور البلاد واقضاء عمه من رئاسة الوزراء واعطاء حرية حقيقية للشعب. ولكنه، ولاسبابه الخاصة، لم يفعل ذلك وسعى لفرض واقع جديد يعتمد سياسة العهود الجميلة واضعاف المعارضة بشق صفاها وتحبيد رموزها، واشغال الناس بتشكيلات شكلية تشغلهم عن الاهداف الكبرى. وربما نجح بشكل مؤقت في تأجيل موعد انفجار الإزمنة السياسية التي تهدد حكم عائلته، ولكنه لم يحل المشكلة.

ان ما تترده المعارضة حول غياب الإصلاح الحقيقي وضرورة العودة لرفض اساليب التخدير لم ينطلق من فراغ، فالإزمات الجديدة القديمة تفرض نفسها على الوضع وتهدد مشروع الشيخ حمد برمته، ومنها مشاكل البطالة والفساد المالي والإداري وغياب حكم القانون خصوصا في ما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، ومنع المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي، والمصالحة الوطنية الشاملة ضمن حوار ذي معنى مع رموز المعارضة، والتمسك بعقلية الاستحواذ واسلوب المكرمات بدلا من حكم القانون. وما يزيد الوضع الحالي سوءا سياسة التجنيس السياسي التي يرفض الحكم التنازل عنها. هذه القضايا مجتمعة أصبحت تشكل عمق المشكلة التي تعيشها البلاد، وهي مشاكل تعيها المعارضة تماما، وتسعى لتحويلها الى برنامج عمل وطني

نهاية طاغية البحرين

آن الوقت لكي ترحل
غير عنوانك حالا
واحمل ما في قلبك من
اضغان
واشرب من نخب الاوزار
وعربد حتى تتمل
مصيرك مزبلة التاريخ
فهي نهاية دربك يا طاغوت
فاشدد رحلك واعلم
ان عقارب ساعتنا
تقترب الآن من الصفر
فهبيء أمرك يا نعثل
لن تبكي من اجلك عين
او تذرف دمعته
فاذا ذرفت
فهي دموع ضاحكة
تأبى الا الرقص على الجدول
دنياك طويت مداها جبارا
لم ترع لنا إلا او ذمة
أيامك حبلى بغرائبها
ودماء الاحرار تنادي
هيهات لامتنا ان تركع
العين بعين، والسن بسن
والقاتل يقتل
فليسقط حكمك يا فرعون
فموسى شق له البحر
وهامان أنهكه ثقل الاوزار
والطوفان سيقطع الطغيان
فقد أن لنجمك ان يأفل

الاستبداد اساليب مختلفة وأهداف متشابهة ونهاية واحده!!!

عندما كان الحكم يحكي لعبة الميثاق بمشاهدتها التي مرت وفصولها التي ستأتي. وعندما قرر التخلي عن وعودة التي اطلقها في بداية ما سمي بعهد الإصلاح، كان يراهن على أن يغرق شعب البحرين في سبات عميق لا يفيق منه، ويراهن على أساليب التخدير الدورية عبر نظام المكرمات الذي عفى عليه الزمن، ويراهن على تضليل الرأي العام المحلي والعالمى لما يجري في البحرين من ادعاء بالإصلاح، بينما هو تكريس للحكم الشمولي المقتن. فهل نجح الحكم في رهانه؟ وهل تمكن من تغيير سنن اللة في الكون؟ أم أن السحر انقلب على الساحر؟

ان التجربة التي قام بها النظام في البحرين بمحاولة خداع الرأي العام على المستوى الداخلي والخارجي لم تكن الاولى على مستوى العالم، أو الاولى في التاريخ البشري، بل ان التاريخ يحكي لنا بين صفحاته محاولات الحكام الشموليون لخداع الرأي العام او تخديره. وما فعله صدام خلال سنوات حربه الظالمة ضد ايران من جلب مواطنين عرب ليقوموا بدور المواطن العراقي في الحياة العامة، وما قام به من حرب ابادة للأكراد وتهجير للسكان الاصليين وتوطين لسكان وافدين، هو التجنيس السياسي نفسه الذي يمارس في البحرين اليوم بصورته البشعة. اما التضليل

الرجل الواحد، وسلب حق المشاركة الشعبية في القرار السياسي، عبر تحكم السلطة التنفيذية المتمثلة في الحاكم وعمه في كل شؤون البلاد، وممارسة شؤون الحكم ضمن الدائرة الضيقة التي تعتمد اساسا على أفراد أسرة واحدة، أو من أئبت ولاءه ابا ن حقة أمن الدولة، فهؤلاء فقط هو الذين يحتلون المناصب الحساسة في مجلس الوزراء. وهؤلاء هم من أبقى النظام عليهم من رموز الحقبة السوداء في مناصبهم بل تم ترقيته البعض منهم برغم تاريخه الذي اشتهر بممارسة القهر والتعذيب لابناء الشعب تارة، أو الفساد المالي والإداري تارة أخرى، فهام المذبذبون يتجولون تحت حماية النظام، وهام من مارسوا الفساد المالي والإداري في وزارات الدولة ينضمون لمجلس رئاسة الوزراء كمستشارين، فالحكم يريد ايصال رسالة واضحة، أنه لن يستغني أبدا عن طاقمه القديم مهما كان دوره ومهما كانت أهات الناس والامهم ومعاناتهم!

ان اساليب الحكم الشمولي لم تتطو على أبناء الشعب برغم أساليب التخدير التي اتبعها الحكم في العامين الماضيين، فلقد أدرك الشعب الاهداف الحقيقية وراء المشروع التخريبي، الذي يهدف الى فرض سلطة الرجل الواحد والاستئثار بمراكز القرار دون النظر للكفاءة، وتغيير التركيبة السكانية، وفرض قانون للصحافة ينتهك كل المواثيق الدولية بشأن حرية الكلمة، واستخدام لغة

البقية على صفحة ٢